تقرير

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

تنظيم العلاقات اللبنانيّة - السوريّة من دولة إلى دولة إتفاقات أمنيّة قضائيّة زراعيّة إقتصاديّة وكهربائيّة

بعد انتخاب العماد جوزف عون رئيسا للجمهورية وتشكيل حكومة الرئيس نواف سلام، وسقوط النظام السوري ووصول سلطة جديدة الى الحكم في سوريا، اتجهت العلاقات اللبنانية - السورية الى نمط جديد يقوم على العلاقة من دولة الى دولة، معالجة كل الملفات العالقة وأبرزها: الموقوفون في السجون والمخفيون قسرا، ضبط الحدود وترسيمها وعودة النازحين وسواها من ملفات

جاء انتخاب الرئيس عون وما تلاه من خطوات واجراءات وسياسات وخطط حكومية وتشريعية، ليواكب متغيرات كثيرة وكبيرة جرت في الشرق الاوسط كله، وليس في المنطقة العربية. فقد فرضت المتغيرات اولويات ومناهج عمل الانظمة الجديدة والدول الاقليمية المعنية بأوضاع المنطقة والعلاقات بين الدول، من سوريا الى لبنان والعراق واليمن وحتى ايران. وكان من الطبيعي ان تتغير علاقات لبنان وسوريا من مسار الى آخر، وأن تختلف اولويات الدولتين ومصالحهما وسبل استقرارهما. فاذا كان لبنان يتأثر بأي حدث أو طارىء في محيطه الاقليمي، فمن باب أولى أن يتأثر بما يجري في سوريا، لا سيما وان تركيبة البلدين السكانية المختلطة وجغرافيتهما متقاربتين ومتشابهتين في كثير من النواحي، لذلك كان قرار الدولتين بعد تسلم السلطات الجديدة مهامها في البلدين، اعادة بناء العلاقات على اسس جديدة.

وكان الاساس في مقاربة العلاقات الثنائية بشكل جديد، مواكبة ما يجري في الاقليم والتوافق على حدود دنيا، إن لم يكن قصوى لتحقيق الاستقرار اولا واخيرا ليس للبلدين بل لدول المنطقة المجاورة لسوريا ولبنان، وتثبيت دعائم الحكم الجديدة في كل دولة على اساس ان ما يصيب سوريا يصيب لبنان والعكس صحيح. لا سيما بعد الانفتاح العربي والاقليمي والدولي على النظام السوري الجديد، وعودة العلاقات الديبلوماسية بين سوريا والكثير من الدول، ورفع العقوبات عن دمشق وبخاصة عقوبات "قانون قيصر"، التي تركت اثارا كبيرة وخطيرة على الاقتصاد السوري والاقتصاد اللبناني بالتوازي.

جاء رفع العقوبات الدولية ليزيد من اهمية تطبيع العلاقات اللبنانية - السورية على اسس جديدة ومتينة ومستدامة، لا سيما في نواحي ضبط التبادل الاقتصادي والتجاري والزراعي وعمليات النقل والترانزيت واستجرار الكهرباء، وخصوصا ضبط الحدود، ليس لأنه حاجة ضرورية للبلدين بل لأنه ايضاً مطلب عربي ودولي اساسي لدعم الدولتين والنظامين الجديدين، بما يوفر الامان والاستقرار لشعبيهما، ويطمئن العرب والغرب على حد سواء الى معالجة وانهاء اسباب التوتر وتجارة الممنوعات.

بالتوازي بين مصلحة البلدين، كان لا بد من الانتباه الى مشاريع الاحتلال الاسرائيلي في جنوب سوريا وجنوب لبنان، لأن المشروع واحد. وما يقوم به الاحتلال في لبنان يقوم به في سوريا، مع ما يحمل العدوان من مخاطر تقسيم للدولة او اقتطاع اجزاء من اراضي البلدين لتلبية مشاريع الاحتلال في التوسع والسيطرة الامنية والعسكرية والاقتصادية، عدا احلام الوصول الى تطبيع سريع للعلاقات بشروط ومعايير تؤمن مصلحة الاحتلال فقط. لذلك، كان التنسيق بين لبنان وسوريا في جانب منه يراعي موضوع الاحتلال لأراضي البلدين، بحيث بات مطلبهما واحدا امام المحافل الدولية بوقف العدوان وانسحاب قوات الاحتلال من النقاط المحتلة.

تحققت خطوات كبيرة خلال السنة الاولى من عهد الرئيس عون وحكومة الانقاذ والاصلاح على صعيد ترتيب العلاقات اللبنانية - السورية، ولو ان التمهيد لها كان في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الذي قام بزيارة الى دمشق بعد تسلم السلطة الجديدة الحكم، وفتح باب الحوار بين الدولتين. تطور مسار العلاقات، لا سيما بعد لقاءات الرئيس عون مع الرئيس السوري احمد الشرع خلال المؤتمرات والاجتماعات العربية والدولية التي عقدت في الخارج، يبدو انه سيمهد لقمة قمة لبنانية - سورية "عندما يتحقق امر كبير واساسي هو ترسيم الحدود وقضية الموقوفين"، كما قال الرئيس عون في حديثه التلفزيوني لمناسبة مرور سنة على انتخابه.

كذلك انضبطت العلاقات أكثر عبر تشكيل لجنة وزارية لبنانية عليا متخصصة بالعلاقات مع سوريا، تلتها زيارات متتالية لمسؤولين لبنانيين، منهم رئيس الحكومة نواف سلام، نائب رئيس مجلس الوزراء طارق متري، وفود عسكرية وامنية الى دمشق، وزيارات لوزراء ومسؤولين سوريين الى بيروت، تركزت على سبل معالجة الملفات العالقة

> **تشكيل لجنة وزارية لبنانية عليا متخصصة بالعلاقات مع سوريا**

لا سيما الملفات الثلاثة الاساسية ووضعت الاسس والعناوين العامة لها، فيما تولت الوفود الرسمية بين البلدين مناقشة تفاصيلها. عدا الاتفاق مبدئيا على تعديل او الغاء الاتفاقات المعقودة بين لبنان وسوريا القائمة منذ تشكيل المجلس الاعلى اللبناني - السوري في التسعينات، حيث اتفق من حيث المبدأ على فكرة الغاء الامانة العامة لهذا المجلس، وكل ذلك نتيجة التوافق على ان تكون العلاقات قائمة من خلال حكومتي البلدين والوزارات والاجهزة الامنية والقضائية المختصة.

في بعض التفاصيل عن مسار العلاقات، هناك لجنة قضائية تزور سوريا بشكل مستمر باشراف نائب رئيس مجلس الوزراء طارق متري ووزير العدل عادل نصار، حيث يتم البحث في موضوع الموقوفين الذي تجري مقاربته من ناحية قضائية يتم التحضير لها بمناقشة تفاصيل اتفاقية قضائية لمعالجة قضية الموقوفين السوريين في السجون اللبنانية. ثمة اتصالات وتنسيق أمني وعسكري على اكثر من مستوى تم من خلال زيارات قادة الاجهزة الامنية والعسكرية، وهناك ايضا تبادل زيارات للوفود لبحث ملفات أخرى، منها زيارة وزيري الزراعة والاشغال العامة الى دمشق بهدف فتح باب التفاوض التفصيلي على تنظيم العلاقات.

لقد تركزت المحادثات الرسمية على مواضيع عدة: تثبيت الامن والاستقرار على الحدود حيث امكن لاحقا وقف التوترات الامنية والاشتباكات المسلحة على طرفي الحدود ونشر وحدات من الجيش اللبناني. وعلى موضوع تبادل السجناء، البحث في مصير المفقودين، ترسيم الحدود البرية، فيما ينتظر ان تنتهي هذه الخطوات بتوقيع اتفاقات امنية وقضائية بين البلدين. لكن الدولة اللبنانية ملزمة الاحتكام الى قوانينها ولا تستطيع تجاوزها تحت اي ظرف.

لعل اهم ما جاء في معالجة موضوع الموقوفين تمثل في زيارة وزير العدل عادل نصار الى سوريا على رأس وفد قضائي، لبحث ملف المحكومين السوريين في السجون اللبنانية، وحصيلة زيارة الوفد القضائي السوري الاخيرة الى بيروت. وحسبما قال الوزير نصار: عقد اجتماع درست فيه بنود الاتفاقية المتعلقة بالمحكومين ليتم نقلهم من دولة الى دولة وكان البحث بناء جدا. ولفت الى ان هدف الدولتين، هو ان يتمكن المحكوم من تنفيذ محكوميته وهذه اتفاقية متبادلة. فاذا كان هناك يوما ما محكومون في سوريا يمكن نقلهم الى لبنان، وهناك محكومون سوريون في لبنان يمكن نقلهم، والهدف هو ان تكون هناك اتفاقية تحافظ على حق وسيادة الدولتين تأخذ في الاعتبار الحقوق الشخصية، لكن تسمح في الوقت نفسه بالعدد الاكبر من الموقوفين الراغبين لأنه يتطلب ايضا موافقة الموقوف. فالموقوف محكوم وليس ملاحقا، وثمة معالجة خاصة في ما يتعلق بالقتل والاغتصاب والحقوق الشخصية المرتبطة بالجريمة المرتكبة.

وعن قضية ما يسمى "فلول النظام السابق"، تبين حسب ما اعلن الرئيس عون ان لا وجود لضباط كبار في لبنان بل لضباط من رتب صغيرة لا علاقة لهم بما يجري من احداث في سوريا. كما اعلن الوزير متري بأن هناك تضخيما لحجم الموجودين منهم على الاراضي اللبنانية، مؤكدا ان الاجهزة الامنية تتابع الملف، وان الامور ليست بالسوء الذي يشاع، بل هي ايجابية نسبيا قياسا بتراكم 54 سنة من العلاقات المضطربة والمشاكل العميقة، من الحدود الى السجناء الى ملفات اخرى تحتاج الى وقت طويل لمعالجتها.

وفي سياق تنظيم العلاقات ايضا، جاءت زيارة وزير الزراعة نزار الهاني لدمشق، وهي الاولى منذ فتح المجال السياسي لهذا النوع من التعاون بقرار من رئيسي الجمهورية والحكومة. وحسب المعلومات، ابدى الجانب السوري حماسة كبيرة للتعاون مع لبنان، لا سيما في الشأنين الزراعي والاقتصادي، وهو ما ترجم سريعا بتشكيل لجان فنية مشتركة من البلدين للاجتماع ودرس كل الشؤون المشتركة، بما يسمح بإعادة فتح خطوط التصدير البرية امام المنتجات اللبنانية نحو الاردن والعراق ودول الخليج وتخفيف كلفة النقل والخسائر.

كذلك برز مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في ◄

Arabia INSURANCE

YOUR ONE-STOP SOLUTION
FOR ALL YOUR INSURANCE NEEDS!

Tailored Protection Plans

Expert Guidance & Support

Reliable Coverage for All Needs

www.arabiainsurance.com

◄ مجالات الكهرباء والغاز الطبيعي والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بين لبنان والاردن، وقعه عن الجانب اللبناني وزير الطاقة والمياه جوزيف الصّدي، وعن الجانب الاردني وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور صالح الخرابشة. تلاه اجتماع ثلاثي في العاصمة الاردنية، ضم لبنان والاردن وسوريا لمتابعة ملف الربط الكهربائي الذي كان قائما بين الدول الثلاث، بهدف استجرار الطاقة والغاز عبر خطوط الانابيب. واكد الجانب الاردني جهوز بنيته التحتية واستعداده لتزويد لبنان جزءا من حاجاته من الكهرباء عبر سوريا فور اكتمال ترتيبات الاطراف الاخرى، فيما ينتظر تقييم الوضع الفني في سوريا التي تضررت بنيتها التحتية خلال الحرب. الى ذلك، نجح لبنان بالتعاون مع سوريا، في مكافحة تجارة المخدرات والتهريب عبر الحدود السورية والى الداخل ومنه الى دول عربية واجنبية، وتم تفكيك عشرات معامل تصنيع المخدرات القائمة بين حدود البلدين او عند اطرافها، والقضاء على اكبر العصابات واخطرها في مجال تصنيع المخدرات وتهريبها. عدا عن مكافحة تهريب البضائع، لا سيما الفاسدة منها والتي دخلت من سوريا الى الاسواق اللبنانية حيث تمت مصادرة عشرات الشاحنات المحملة بالبضائع المهربة. ولعل اهتمام العهد الجديد بترتيب العلاقة مع سوريا ومعالجة كل الملفات العالقة ومنها ملف النازحين، اسهم الى حد كبير في تسريع العودة الطوعية بهذا الحجم خلال سنة. ففي آخر معلومة رسمية عن العودة الطوعية للنازحين السوريين، اعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد انه "للمرة الاولى منذ بداية ازمة النزوح السوري عام 2011، يستطيع لبنان ان يثبت بالأرقام واقع العودة، فقد غادر اكثر من نصف مليون نازح سوري لبنان بطريقة آمنة ومستدامة خلال عام 2025، وفقا لبيانات المديرية العامة لأمن العام، وانعكاس ذلك بشطب اسمائهم من سجلات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين".

وحسب معلومات الوزيرة السيد، "خلال عام 2025، جرى تتبع عودة 501,603 نازحين سوريين غادروا لبنان فعليا، في انجاز غير مسبوق تحقق للمرة الاولى نتيجة عمل حكومي منظم وهادف، وسياسة واضحة. وستواصل اللجنة الحكومية المعنية متابعة تنفيذ العودة المنظمة والمستدامة خلال عام 2026، بالتنسيق مع الحكومة السورية والشركاء الدوليين، بما يحفظ كرامة العائدين ويخدم المصلحة الوطنية اللبنانية".

وفي تصريح آخر أوضحت: سيبقى 300 الف سوري هذا العام في لبنان بشكل شرعي، وذلك لمشاركتهم في الاقتصاد اللبناني والحاجة اليهم.

هذه المعلومات اثبتت جدية تعاطي مؤسسات الدولة والامم المتحدة والسلطات السورية مع ملف العودة، وهو مسار سبق ان بدأته المديرية العامة للأمن العام مع الجهات المعنية قبل سنتين وان بوتيرة اقل، وتم تفعيله بقوة بعد انتخاب الرئيس عون وتشكيل الحكومة العام الماضي، حيث ارتفع التنسيق بين لبنان وسوريا الى حد كبير لمعالجة تفاصيل العودة الآمنة وتوفير اسباب نجاحها.

وحسب ما قال المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير في حديثه السنوي، فان الأمن العام "كان الاساس في اعداد خطة العودة الطوعية الآمنة ورأس حربة تنفيذها، من خلال تسيير بين رحلتين واربع رحلات شهريا، بالتنسيق مع مفوضية الامم المتحدة للاجئين ومنظمة الهجرة الدولية والامم المتحدة واجهزتها وبالتنسيق مع الاخوة السوريين". واضاف اللواء شقير: "نحن سنكمل، وهدفنا الوصول في العام 2026 لعودة كريمة وآمنة للأخوة السوريين الى بلدهم بطريقة طوعية، ونؤمن لهم كل مستلزمات العودة الآمنة والكريمة".